S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/1104
29 October 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت في البعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

أوعزت إليَّ حكومتي بأن أقدم احتجاجا، بأشد لهجة، عقب الهجوم الغادر الذي شنته مجموعة إرهابية ضخمة من أفراد ما يسمى جيش تحرير كوسوفو على قافلة من اللاجئين الصرب، كانت تحميها قوة كوسوفو (كفور)، في الطريق الممتد إلى الجبل الأسود من أوراهوفاتش، بكوسوفو وميتوهيا، المقاطعة المستقلة ذاتيا التابعة لجمهورية صربيا التي هي جزء من يوغوسلافيا. وقد وقع الهجوم قرب بِتش يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩؛ وفي تلك المناسبة أصيب عشرة مدنيين، من بينهم نساء وأطفال ومسنون، بجروح وأحرق عدد من المركبات.

وإذ أوجه انتباهكم إلى هذا العمل الأثيم، أود الإشارة إلى أن ضخامة عدد الإرهابيين - البالغ نحو ١ ٥٠٠ - وما يبدو لديهم واضحا من معرفة مسبقة بالمكان والموعد الدقيقين لمرور القافلة يوحيان إيحاء قويا بأنهم كانوا متواطئين مرة أخرى مع الوجودين التابعين للأمم المتحدة. ومن باب أولى، فإن هذا ما أثبته حصر الإصابات التالي للهجوم من تغيُّب أربعة أشخاص كانوا قد ظلوا في حماية كفور بأحد مباني بِتش.

إن المسؤولية عن هذا العمل الأخير في سلسلة الفظائع تقع بالتحديد على عاتق الوجودين المدني والأمني للأمم المتحدة اللذين يصران على رفضهما تنفيذ مهمة ضمان بيئة آمنة لجميع سكان كوسوفو وميتوهيا المعهود بها إليهما بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما أن البحث عن المسؤول عن ذلك يؤدي بنا أيضا إلى المجالس صاحبة الصلاحيات التي أخذت على عاتقها، في نشوة زهو، مهمة ضمان الأمن لجزء من دولة ذات سيادة ولكنها فشلت في ضمان ذلك فشلا ملحوظا، كما يؤدي بنا البحث إلى أعتاب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. فمسؤوليته تصبح واضحة بجلاء عند الرجوع إلى بياناته العلنية المدلى بها قبل يوم واحد فقط من وقوع هذا العمل الأثيم؛ وهي بيانات جاء فيها أن الحالة في كوسوفو وميتوهيا مستقرة ومواتية للصرب. وبالإضافة إلى عدم دقة مثل هذه البيانات على نحو واضح، فإنها تدعو إلى الاعتقاد بأن الممثل الخاص يستعمل موارد كفور وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بما يخالف أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تدهور الحالة الأمنية للصرب الذين يتضاءل عددهم دائما، وإلى طردهم من أرض الأسلاف.

وقد وجهت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية انتباه مجلس الأمن وغيره من الهيئات والمنظمات الدولية في مناسبات عديدة إلى مشكلة نحو ٠٠٠ ٤ صربي، معظمهم من النساء والأطفال، فرض عليهم إرهابيو جيش تحرير كوسوفو الحصار في أوراهوفاتش. ومن المؤسف أن هذه المشكلة لم تحل لأن كفور تواصل التغاضي عن عمل إرهابي، هدفه الواضح هو التخلص من صرب هذه البلدة أيضا.

والوجود العلني لعدد ضخم من الألبان المسلحين في أوراهوفاتش وما حولها ومهاجمة قافلة اللاجئين الصرب يقدمان دليلا واضحا على عدم نزع سلاح إرهابيي جيش تحرير كوسوفو. والقيام بأعمال ما يسمى "التجريد من السلاح" لم يكن سوى عمل بهلواني مثير يخدم غرضا إعلاميا، بينما كان الهدف الحقيقي دائما، ولا يزال، تحويل ما يسمى جيش تحرير كوسوفو إلى هيكل قانوني وهيكل عسكري منظم يراد له أن يتحول، على هدي نموذج "درّب وجهّز" القائم في اتحاد البوسنة والهرسك الفيدرالي، إلى جيش حقيقي لأبناء الجماعة الإثنية الألبانية.

إن السياسة التي يطبقها وجودا الأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا يشوبها ازدواج المعايير. فالعصابات الألبانية المسلحة تعطى لها حرية القيام بأبغض الأعمال الأثيمة بينما يجري "تأديب" الصرب الباقين، في بضعة جيوب متناثرة، بإجراءات تخلو من الرحمة تتخذها كفور وقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، على غرار ما حدث عندما أزيلت متاريسهم مؤخرا. ولمعالجة هذه الحالة، ومنع حدوث فظائع أخرى، والحيلولة دون استمرار انتهاك الحقوق الإنسانية للصرب وأبناء الجبل الأسود وخلافهم من غير الألبان في كوسوفو وميتوهيا، ولضمان التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وما يتصل به من وثائق، يُطلب إلى مجلس الأمن أن يمارس سلطته ويحدد المسؤولية فيما يختص بتدهور الحالة الأمنية في كوسوفو وميتوهيا ويتخذ تدابير عملية مناسبة.

وسيكون من دواعي امتناني أن تتخذوا ما يلزم لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف يوفانوفيتش
القائم بالأعمال المؤقت

— — — — —